الثاني في الغسل وباحثه ستة الاول في الجنابة ومقاماتها ثلثة الاول لها سببان احدهما الانزال المني مطلقا وتلزمه الشهوة والدفق وفتور الجسد غالبا والغلظ في منى الرجل اكثريا والرقة في منى المرأة ورايحة الطلع ويكفي في المريض الشهوة ولو لم يكونه منيا وجب الغسل وان تجرد عن الصفات ولو اشتبه وتخلفت الصفة فلا ولو خرج من غير المعتاد فكالحدث الاصغر في اعتبار المعاودة وعدمها ولو وجد على جسده او ثوبه او فراشه وجب الغسل ولو شاركه غيره سقط عنهما والظاهر انه باجتماعهما يقطع بخيبة فلا يأتم لحدثهما بصاحبه ولا يكمل بهما عدد الجمعة ويعيد الواجد كل صلاة وصوم وطواف يعلم عدم سبقها وقيل يعيد ما يحتمل سبقه وهو احتياط ويقتضي نجاسة الثوب او البدن ان اوجب وقا الامكان ولو حبس المني في آلته فلا غسل وكذا لو احتلم ولم يخرج ولا غسل على المرأة بخروج مني الرجل الا ان تعلم خروج منيها معه ولو شكت فلا ولا لغسل الثاني الجماع في قبل او دبر الادمي مع غيبوبة الحشفة ولو ملفوفة او قدرها من فاقدها مقطوعها اتزلا او لا فاعلا او قابلا وفي البهيمة قولان والخنثى المشكل لو اولج او اوج من واضح وجب على الغسل ولا يجب باحد الامرين الا ان يوطأ دبرا ولو تواجه الختيان فالاقرب عدم الغسل مع عدم الانزال والاقرب وجوبه بالايلاج في الميتة وقال الشيخ لا نص فيه ولكن الظواهر والاحتياط يقتضيه ولو اشتبهت ذكر الميت قوى الاشكال ويلحق بالصبي والصبية احكام الجنابة بحصول الايلاج على الاقرب فيجب الغسل عند البلوغ وقبله يستحب تمرينا والاقرب استباحة ما يستبيح المكلف والكافر يجب عليه ولا يصح منه الا باسلامه ولا يجبه الاسلام وكذا باقي الاحداث والارتداد لا يسقط وجوب الغسل ولا ينقضه لو تقدم في الاصح الثاني في كيفية الغسل يستحب البداءة بغسل اليدين ثلثا والمضمضة والاستنشاق ثلاثا وقوا الدعاء ويجب النية مقارنة لغسل الراس او متقدمة كما سلف والعتق من الراس ثم الجانب الايمن ثم الايسر فلو خالف لغت الترتيب اعاده وان كان ناسيا او جاهلا الا لشبهة المذهب ويجب تخليل ما ينبو وصول الماء الى البشرة ويسقط الترتيب بالارتماس وقيل يثبت حكما وقيل يثبت نية اما المطر والمجرى فالاقرب الترتيب ويستحب تثنية الاعضاء والتثليث والدلك والدعاء وتخليل ما يصل اليه الماء والغسل بصاع والموالاة

Copyright © King Saud University